الاقتصاد العراقي بين
أزمة الكساد ١٩٢٩- ١٩٣٢ و الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨
(الآثار والمعالجات)

د.بشرى عاشور الخزرجي

يعد العراق دولة حديثة أستقلت عام ٣٢ فقد قامت قوى خارجية وضعتها بالشكل النهائي كنتيجة للمساومة و التنسيق بين مصالح تلك القوى المتمثلة بالدول العظمى (بريطانيا وفرنسا وامريكا وعصبة الامم ؛ والمصالح المتباينه لسكان من اثنيات مختلفه وكذلك مصالح العراق الاقتصادية) . لذا فليس من المستغرب أن تكون معظم الأزمات الأقتصادية الحاده التي شهدها العراق أزمات دولية نابعة من وجوده رغم أن صفتها وجدورها المحلية فعل ربط العراق بالأقتصاد العالمي .

كان ابرز هذه الازمات أزمة الكساد الكبير التي أمتدت من ١٩٢٩ الى١٩٣٢ وكان العراق انذاك خاضعا للأنتداب البرطاني. أما الازمة المالية الثانية فكانت أزمة الرهون الأمريكية عام ٢٠٠٨ والتي تزامنت مع أحتلال الأمريكي للعراق منذ عام ٢٠٠٣ . وفي حالة العراق فأن المراجعة الموضوعية للتجربة الاقتصادية منذ تأسيس الدولة العراقية في ثلاثينيات القرن الماضي؛ تحليل العوامل المؤثرة فيها ؛ تساعد كثيرا في مد جسور الانتقال الى الالفية الثالثة لفهم الأزمة المالية العالمية الراهنة وادراك اثارها.

وسنحاول في أطار بحثنا تحليل الأثار الأقتصادية والابعاد السياسية للأزمتيين الأقتصاديتين العالميتين المذكوريتين على الأقتصاد العراقي .ونضع بعض الأستنتاجات والمقترحات ؛ ضمن محورين أساسيين. يختص المحور الاول باستعراض أزمه الكساد عام ١٩٢٩ – ١٩٣٢ واثارها ؛ الاقتصادية على الأقتصاد العراقي وما رافقها من ابعاد سياسية وأجتماعية .

أما المحور الثاني للبحث فقد تناول أثر الازمة المالية العالمية الراهنة ٢٠٠٨ على الاقتصاد العراقي.اذ تعتبر الازمة المالية الراهنة والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري الامريكي من أبرز أحداث الاقتصاد العالمي منذ أزمه الكساد الكبير عام ١٩٢٩ – ١٩٣٢ لما سببته من أنعكاسات عن معظم الاقتصادات العالمية وما ستتركه من أثار سلبيه في المدى المنظور دفعت الكثير من مؤيدي الليبرالية الجديدة وألية السوق النظر فيما تم تبنيه من أفكار أقتصادية في مقدمتها ترك الامر لآلية السوق والرجوع الى مبدأ تدخل الدوله لضبط ومراقبة الاقتصاد الكلي .

١ تحليل ازمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢) /بهابط تداعياتها :-

كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تعرضت لأزمة اقتصادية اضحت ازمة عالمية لم يسبق لها مثيل في عام ١٩٢٩_ ١٩٣٢ ، حيث انخفض الأنتاج الصناعي الأمريكي الى النصف عندما انخفض من ١٥% في كانون الأول ١٩٢٩ الى

٤٨% ثم ٥٠% عام ١٩٣٢و تضاعفت البطالة من ١٢ الى ١٤ مليون عاطل ، وانها رت يمة الدولا ر بعد ان حلت بلاو راق المالية اكبر كا رثة في التا ريخ عندما انخفض مؤشر داو-جونز dow-jones ٢% في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٩ ثم انخفض هذا المؤشر الى ١٣% في ٢٨ تشرين الاول من العام نفسه، واستمرت مسيرة الأنخفاض ليبلغ ا صى هبوط لهذا المؤشر الى ٨٩% في عام ١٩٣٢. (١)

لقد كانت العشرينيات في الولايات المتحدة الامريكية سنوات مضاربة حادة تجلت في سوق العقارات وما يتصل بها. حيث بلغ تصاعد أسعار الاسهم بين حزيران ١٩٢٨ وأيلول ١٩٢٩ (٥٦%) في بورصة نيويورك. بسبب وفرة الادخا رات وسهولة التسليف، حيث أ تاحت وفرة الادخا رات بعد سنوات الرخاء، وسهولة الحصول على التسليف، تمويل المشتريات نقدا انشاءو تأثير الشركات الاستثما رية المتعددة والممولة من الاستعانة بالادخا ر العام والخاص، ووظفت الادخا رات الصغيرة في مجال الاو راق المالية كما ان تسامح السلطات النقدية الامريكية، وعدم و وفها بوجه حركة الا ر تفاعات، خاصة وان ا ر تفاع معدل حسمها مقبل المصرف الفد رالي الاحتياطي لنيويو رك من ٥-٦% في آب عام ١٩٢٩. و التصريحات المتفائلة لرجال السياسة والا تصاد أمثال الرئيس الامريكي كوليدج COOLIDGE والرئيس هوفر HOOVER (الذي جاء بعده). وعن الا تصاديين أمثال FISHER الذاهم في ا ر تفاع اسعا ر الأسهم لتبلغ سقفآ عالياً.(٢)

بدأ إنهيا ر البو رصة في يوم السبت ١٩ تشرين الاول ١٩٢٩ عندما خسر مؤشر القيم الصناعية لتايمز ١٢ نقطة، وفي تشرين الاول تم تبادل ٢ مليون سند في آخر ساعة، و تدنى مؤشر القيم الصناعية للتايمز ١ نقطة و تم تبادل ٣ مليون سند، وخسر المؤشر المذكو ر ١٢ نقطة بعد هبوط جنوني للاسعا ر. وفي يوم الاثنين ٢٨ تشرين الاول كانت ٩ مليون سند موضع مبادلة، وكان انخفاض مؤشر القيم الصناعية ٤٩ نقطة. وفي ٢٩ تشرين الاول ومع مبادلة ١٦ مليون سند، خسا رة المؤشر نقطة، ومع وجود تطو رات شمولية للمبيعات، وفشل محاولات تنظيم الاسواق تحول ذلك الى ذعر مفاجئ وهلع لاسيما وان التصريحات المتشائمة للاحصائي (بانسون banson) رجال الصحافة والاعلام في التايمز times فيما بعد، دفعت المضا ربين (بالتسليف) لان يبيعوا عند أول باد رة للهبوط في محاولتهم لأستعادة ديونهم لتحقيق الا رباح ووفقاً (لكنز) كانت معدلات الفائدة في ربيع ١٩٢٩ هر تفعة كثيراً بالنسبة للمستثمرين، عند الاخذ بعين الاعتبا ر الايراد المتو ع لرأس المال المستثمر، و د انعكس انخفاض الاستثما رات لغير صالح ايرادات الظمين والا رباح الاجمالية.

أن السبب الحقيقي لازمة ١٩٢٩ تصادية الكبرى، هو تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصا رف التجا رية، وهو ما نبه اليه (فريدمان) شوا ر، وتيلن د سبق أزمة القروض انهيا ر الاسهم بشهو ر وبلغت الازمة ذ رو تها في نهاية عام ١٩٣٠ مع افلاس ٦٠٨ مصرف منها مصرف الولايات المتحدة الامريكية. وحسب (فريدمان شوا ر تيلن) بمقدو ر الاحتياطي الفيد رالي

لحجم الازمة عن طريق خفض نسبة الفوائد، و توفير القروض، وشراء السندات، لكن الاحتياطي الفيد رالي لص حجم القروض للنظام المصرفي، واسهم في تفا م الازمة. افضى الى تهلف المصا رف الى بيع الاصول المالية في أثناء انخفاض اسعا ر السندات، ومع موجة افلاس المصا رف الثانية في عام ١٩٣١، انخفض حجم الودائع المصرفية التجا رية ٢ بليون دولا ر أي ٩% من اجمالي الودائع .(٣)

لقت ا تسمت الفترة من تشرين الاول ١٩٢٩ الى تشرين الثاني ١٩٣٢، بالعديد من الافلاسات للمصا رف في ميسو ري Missouri واندیانا Indiana وايلينويز Illinois نتج عن ذلك ازمة ثقة لدى الجمهو ر على المستوى الكلي بتنا ص نسبة الودائع المصرفية/الاو راق المالية.

وازدادت حدة الازمة في اذا ر ١٩٣٢، بافلاس اكبر مصرف خاص نمساوي وهو (كريد ينانستالت Kreditan stalt) الذي تملك المصا رف الامريكية فيه اسهماً. وفي كانون الثاني ١٩٣٢، أشهرت ٨٦٠ مصرف افلاسها، ولم تحل محاولات الاحتياطي الفيد رالي مواجهة أزمة السيولة دون ا تساع موجة انهيا ر المصا رف الثالثة عندما ر ر شراء السندات في السوق المفتوحة (تحت ضغط الكونغرس) من اجل تمويل المصا رف بالسيولة من نيسان الى آب ١٩٣٢، ثم أهملت لضعف فعاليتها، بعد ان كانت المصا رف د انها رت لا سيما وان ٥٠% من روضها كانت مضمونة بسندات خاصة تدنت أسعا رها بسرعة، مع مشاكل السيولة الناجمة عن التراجع بشكل خاص عن المضا ربين المفلسين.

و تفا مت الازمة سنة ١٩٣٠-١٩٣١ بسبب صعوبات اعادة التمويل لدى البنك الاحتياطي الفيد رالي الذي لم تكن مشتريا ته في السوق المفتوح كافية .(٤)

كان الامر يعني تطو ر شمولي للازمة النقدية الذي تفا مت فيه البطالة، التي ا ر تفعت نسبتها من ٣% عام ١٩٢٩ الى ٢٢% عام ١٩٣٣ بسبب ضعف التنظيمات النقابية. انهارت الاسعا ر الى (-٤٢%) في الولايات المتحدة الامريكية بالنسبة لاسعا ر الجملة بين ١٩٢٩- ١٩٣٢ مما ساهم في خسائر فادحة للمزا رعين والصناعيين. انخفض ربح الشركات، د اثر على الاستهلاك والاستثما ر، دون ان تكون زيادة النفقات العامة مؤدية الى التعويض عن تراجع الطلب حيث عدل انهيا ر البو رصة مناخ الاعمال إذ انخفض طاع الاسهم مشتريا ته من السلع والخدمات. مما دفع الشركات الى بيع مخزونا تها بالخسا رة واجبرها على تخفيض انتاجها، نتج عن ذلك تقلص الكتلة النقدية مرده الى انخفاض في تداول النقود بسبب زيادة اجراءات الحيطة (ا) تبقت الحكومة و وع الخزانة في عجز، وا تطعت نفقات الحكومة من الرعاية الصحية، و رفعت معدلات الضرائب.

دولياً كان اثر عدوى الازمة في الجانبين المالي والتجا ري معاً. ففي الجانب المالي، بعد انهيا ر بو رصة وول ستريت استرجعت المصا رف الامريكية رساميلها المودعة في البو رصة الاو ربية خاصة في المانيا والنمسا، وذلك ببيعها الاو راق المالية التي بحوز تها، رغبة منها في حل مشاكل السيولة وكان من تأثير ذلك انتشر الانهيا ر على الصعيد الدولي.

وفي المقابل، انتقلت الصعوبات في البو رصات والمصا رف الاو ربية الى الولايات المتحدة ابرزها افلاس مصرف كريديتانستال kreditanstal النمساوي في وانفكاسا ته عبر المحيط، كانت السلطات تد رك هذه الا ر تدادية، لهذا السبب تقر ر في ١٩٣١ تأجيل دفع الديون دولياً لمدة سنة.

أما الجانب التجا ري فقد انعكس انخفاض الرادا رات الامريكية التالية للازمة، سلباً على الطلب والانتاج للبلدان الاخرى، وكذلك انها رت بالفعل الصاد رات الامريكية، مما صعد الازمة في الولايات المتحدة، واصبح حجم التجا رة العالمية بالنسبة للاساس ١٠٠ في عام ١٩٢٩، في حدود ٦٢% عام ١٩٣٢.

تدنت يمة الليرة الاسترلينية بنسبة ٣٠% ومن جهة ثانية تراجع الانكليز اعدة الذهب، كان هذا سبباً لبروز ازمة ثقة بالدولا ر بشكل اولي، اجبرت مشتريات الذهب مقابل الدولا ر من بل الامريكيين والمصا رف المركزية داخلياً او الاستثما رات الاو ربية، المصرف الفيد رالي الاحتياطي لنيويو رك، الى اللجوء لرفع سعر الحسم، فقد ا ر تفع من ١% الى ٣% وهي الزيادة الاكثر شدة مع انخفاض الاسعا ر، لتزداد الصعوبات أمام المصا رف و تتضاعف الافلاسفق. عت الخسا رة على المحترفين والهوات والمهندس واستاذ الجامعة، فقد انها رت اعدة السوق وخسر المتعاملون ثلث رأسمالهم في نهاية السنة، ٦/٥ رأسمالهم عام ١٩٣٢ (٦).

كذلك كان خطر الانتحا ر في الولايات المتحدة الامريكية لا سيما في نيويو رك أثراً د رامياً وعميق التعبير خلال الانهيا ر المالي ومظهراً اسطو رياً للازمة.

حاولت الحكومة الفيد رالية والصناعيون في ا را ر إعادة بناء الصناعة الوطنية ١٩٣٣ بعد حصر الاضرا ر الناجمة عن الازمة بإعادة تنظيم الرأسمالية، مجمود النظام الا تصادي آنذاك وعدم مرونته كان سبباً رئيساً لاطالة عمر الازمة، حسب وصف الا تصادي ليونيل روبنز lionel robbins في كتابة (الركود الكبير) عام ١٩٣٥ فعدم مرونة النظام فيما يخص انخفاض الاجو ر الحقيقية في الو ت الذي كانت هناك حاجة لخفض التكاليف، وعدم مرونة النظام الا تصادي فيما يخص انخفاض الاسعا ر بفعل توصيد ودمج الشركات الا تصادية.

بدأ الازدها ر الا تصادي الامريكي في صيف ١٩٣٢، وامتد حتى ١٩٣٧، حيث استعاد مؤشر الانتاج الصناعي مستواه الى ما بل الازمة، وفي نهاية ١٩٣٢ تؤشر اشاعات عن نية الرئيس روزفلت خفض سعر الدولا ر، تهافت الناس على بيع الدولا ر، وشراء الذهب، فزاد الاحتياطي الفيد رالي نسبة الخفض عام ١٩٣٣ كانت حافزاً رئيسياً للا تصاد الامريكي خلال السنوات الخمس للانتعاش، لكن تعرض الا تصاد الامريكي للركود من جديد عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ لم يو فه سوى جهد الحرب.

الأثار الأ تصادية والسياسية لأزمة الكساد الكبير على الأ تصاد العرا ي

كان المأزق الا تصادي الذي عاشه العراق منذ الثلاثينيات منذ يمثل الشغل الشاغل للحكومة العرا ية آنذاك برئاسة نو ري السعيد والقوى السياسية في بغداد والمناطق الوسطى فقد تأثر الا تصاد العرا ي بالكساد العالمي عام ١٩٢٩ -١٩٣٢ وهذا ما

جعله في وضع متأ رجح خاصة ما يتعلق بالوضع المالي للحكومة فقد اعتمد الا تصاد العرا ي خلال العشرينيات والثلاثينيات على الز راعة بطبيعته وكانت التمو ر والحنطة تمثل المر تبة الاولى من الصاد رات اما المحاصيل المعدة للتصدير كالقطن فلم يبد ملاك الا راضي من الشيوخ انذاك والمزا رعين ميلا كبيرا للاهتمام بهذا المحصول وبدا بان لامتناعهم ذاك ما يبر ره نظرا للهبوط في اسعا ر القطن العالمية في اواخر العشرينيات الذي زاد من حد ته الكساد العالمي بعد عام ١٩٢٩ (٧).

أدى الهبوط المفاجئ للأسعا ر السلع الأساسية دوليا عام ١٩٢٩ الى تراجع أسعا ر التمو ر والحبوب العرا ية وأسعا ر كل الصاد رات عمليا بنسبة ٤٥% (٨). واثر هذا التراجع على عائدات الدولة العرا ية وادى الى تسريح عدد كبير من الموظفين وخفض الروا تب وخفضت كذلك معدلات الأجو ر الممنوحة للعمال المهرة في ميناء البصرة وسكك الحديدية وحقول النفط.

كما تأثرت الصناعة العرا ية أيضا بالأزمة المالية العالمية عام ١٩٢٩ ا ر تكزت أعمال التصنيع في معظمها على المعامل الصغيرة التقنيات القديمة وكانت موجه لتأمين حاجات الطلب الاستهلاكي المنزلي الخاص مع ذلك استخدمت الوسائل الصناعية الحديثة في بضعة القطاعات التي يمولها رأس المال الخاص والتي تعتمد على القطاع الحكومي لشراء منتجا تها. كالصناعات النسيجية والصناعات الإنشائية لمواد البناء والتي تطو رت بشكل واسط وا تسع نشاطها خلال العشرينيات مع توسع الإعمال

العامة للدولة والوكالات الحكومية الا أن تقلص النفقات الحكومية أبان الأزمة المالية د ساهم في تقلص نشاط ها تين الصناعتين و تخفيض عدد عمالها وموظفيها أما القطاعات الصناعية الخاضعة لإدا رة الوكالات الحكومية مباشرة كالسكك الحديدية العرا ية وطعاملهـوجدت نفسها في وضع مماثل مع تفا م الازمة المالية التي تتخبط فيها الحكومة.

ومن الجدير بالذكر ان وضع العراق المالي حتى عام ١٩٢٩ – أي فترة الازمة المالية العالمية كان يملك فائضا تمثل بصافي في الوفر بلغ ٤٩ ٠ ك روبية وكما موضح في الجدول (٩) د ذهب هذا الوفر (الفائض) بصفة اساسية لتسديد الدين العثماني وكذلك القروض التي افترضتها الحكومة العرا ية لتطوير سكك الحديدا ما النقص الحاصل في السنتين الاخير تين ١٩٢٩-١٩٣٢ فانه يعزى الى الانخفاض الملموس في اسعا ر المنتجات الز راعية والتي لم يتم التعويض عنها بزيادة الانتاج فبلغ العجز ٣٣٦٩ ك روبية عام ١٩٣٠ ثم انخفض تد ريجيا ٣١٦٢ لـك روبيـة و ٢١٧١ للاعـوام ١٩٣١ – ١٩٣٢ (١٠). لهـحدوث تغير ملموس من وجهة نظر مالية الحكومة العرا ية ساهم في التخفيض من حدة العجز الكثيف في عام ١٩٣٢ نتيجة تحقق عوائد النفط بعد أكمال مد أنبوب النفط الع ي من خط كركوك الى شاطئ البحر المتوسط وبطا ة ١٥ مليون طن من النفط سنويا لنقل ما لا يقل عن ٥٠% من النفط العرا ي الى ميناء البحر المتوسط عبر ميناء عكا لغاية استكمال خط أنابيب ميناء بانياس عبر سو ريا وطبقا لمواد اخرى من هذا الا تفاق كون لا بد من دفع عوائد يكوة الا العراق د بلغت ٠٠ ٤٠٠ الف باوند

استر ليني و د تم دفعها الى العراق في ٢١ايا ر عام ٩٣١ بعد استقطاع مقدا ره
٥ امهها والمستحقة لتركيا حسب ا تفاق تعاهدي على دفعتين في اب ١٩٣١
وشباط ١٩٣٢

جدول (١) وضع العراق المالي من ١٩٢١ -١٩٣٠

السنة	النفقات	الوا ردات	النقص	الفائض أو الوفر
١٩٢٢-١٩٢١	٥٧٢١٣	٥٢٨٢٥	٤٣٨٨	٠٠٠
١٩٢٣-١٩٢٢	٤٨٥٨٢	٤٧٤٦٧	١١١٥	٠٠٠
١٩٢٤-١٩٢٣	٤٤٤٢٦	٥٠٩٤١	٠٠٠	٨٥١٥
١٩٢٥-١٩٢٤	٤٦٤٨٥	٥٢٧٣٣	٠٠٠	٦٢٤٨
١٩٢٦-١٩٢٥	٥١٣٨٣	٥٨١٠٢	٠٠٠	٦٧٦٤
١٩٢٧-١٩٢٦	٥٣٦٩٣	٥٦٧٩٧	٠٠٠	٣٠٢٨
١٩٢٨-١٩٢٧	٥٦٩٩٣	٥٩٠٩٧	٠٠٠	٢١٠٤
١٩٣٠-١٩٢٩	٥٧٦٦٦	٥٧٦٦١	٢٠٥	٠٠٠

المصد ر :فوستر ، هنري، نشأة العراق الحديث ترجمة طه سليم التكريتي ج ١منشو رات العالمية بغداد ١٩٨٩ ص١٩٨٩ ، ص٣٩٥ أخذا عن :
التقرير الخاص ص ٩٢ الميزانية ١٩٣٦ -١٩٣٤ مجلة الشرق الاوسط والهند ، / ت ٢ ، سنة ١٩٣٣ .

ويعود الا ر تباك الى الحكومة العرا ية الى العنصر المتقلب للأسعا ر والى نظام وا ردات الحكومة فقد هبطت الإيرادات الز راعية بمقدا ر ٢٠ لك روبية خلال سنة ١٩٢٩ ـ ٣٠ وذلك نتيجة الهبوط الذي أصاب المنتجات الز راعية و د انعكس الكساد الا تصادي في تزايد هبوط الإيرادات المذكو رة لتقل إلى ٣٣ لك روبية .
ويظهر جدول (٣) صاد رات العراق التي ازدادت زيادة ملموسة وان كانت تلك الزيادة د أخذت تنخفض كلما أخذنا نقترب من عام ١٩٢٩-١٩٣٠ فالنسبة الى السنوات العشر عام ١٩٣٠ كانت صاد رات العراق للكاك الروبيات د بلغت يمتها للتمو ر ٧٣٥ والقمح والبقول والد يق ٨٩٥ والصوف الخام ٥٢٧٥ والجلود بأنواعها ٢٦٧ والمصا ريف ١٨٨ وعرق السوق ٥١ والقطن الخام ٣٣ كما كانت صاد رات العراق من التمو ر تغطي ٨% من الطلب العالمي .
و تمثل المصد ر الثاني للإيرادات الحكومة العرا ية من تجا رة المرو ر مع بلاد فا رس في عام ١٩٢٤ ام العراق بتقليل الرسوم الكمركية على تجا رة المرو ر هذه من نسبة ١% الى ٥٠% وبذلك جعلت هذه الرسوم مطابقة لميثاق (ا رشلونا) بشأن الإشراف على تجا رة المرو ر وإدا ر تها وكانت ا رباح العراق من تجا رة المرو ر الفا رسية تشمل بصفة أساسية نقل المنسوجات السكر والشاي والسلع الأخرى نفلتمثل أكثرية الاستيرادات العرا ية ذا تها وفي الو ت الذي أغلقت فيه مسالك التجا رة الفا رسية مع روسيا ا تجاه العراق د حققت من و راء ذلك مبالغ كبيرة الا ان فتح تلك المسالك مرة اخرى في سنة ١٩٢٤ وفقا للمساعدات المالية التي دمتها الحكومة الروسية للمنافسة التيقاسواهمت في تراجع هذه التجا رة وكان التطو ر

الذي طرا على طريق النقل بالسيا رات الى بلاد فا رس عبر (همدان) الى الخليج العربي في سنة ١٩٢٨

جدول (٢) الاستيرادات والصادرات العراقية و تجارة المرور (الترانسيت) للمدة (١٩٢٠-١٩٣٠)

السنة	الاستيرادات	الصادرات	سلع المرور
١٩٢٠ النموذجية	٢٠٤٥٠٨٥	٢٣٣٧٢٤	٠٠٠٠٠
١٩٢١-١٩٢٢	١٨٨١٨٤٨	١٩٣٩٤٦	٠٠٠٠
١٩٢٢-١٩٢٣	١٦٨١٤٨٤	١٦٧٨٢٢	٠٠٠٠
١٩٢٣-١٩٢٤	١١٣٥٣٣	١٨١٨٤	٠٠٠٠
١٩٢٤-١٩٢٥	٩٨٩٧٦١١	١٩١٢٤٠٠	٠٠٠٠
١٩٢٥-١٩٢٦	٦٣٣٠٧٨٣	١٠٧٨٤٧	١٩٠ ٧٠٦٣٤
١٩٢٦-١٩٢٧	٠٩٩٠٢٢٩	١٠٥٥٥٧	٤٧٧ ٥٧١٥٣
١٩٢٨-١٩٢٧	٤٣٥٠٥٠	١٠٥٥٥٧	٨٨٢ ٥٨٨١١
١٩٢٩-١٩٢٨	٥٧٠٩٧٤	٩٥٠٠٥	٤٦ ٥٨٥٢٧٠
١٩٣٠-١٩٢٩	٨٤٠٢٨٥	٩٨٢٣٢	١٩٠١ ٥١٣٢٣

المصدر: هنري،فوستر ،نشأة العراق الحديث، الجزء الثاني،ترجم تعليق سليم طه التكريتي،دار الفجر للنشر والتوزيع ، بغداد ١٩٨٩ ص٤١١ اخذا عن :

Report on Economic cond itions and policy Respecting iraq

وسكة حديدها المقترحة الى ذات المنطقة قد ادى بصفة عملية الى المزيد من التراجع في هذه التجارة وفي سنة ١٩٣٠ بلاد فارس تجارتها الخارجية احتكارا حكومية على أساس مواجهة المنافسة وموازنة الحسابات في هذا المجال .

ومن الجدير بالذكر ان المعاهدة الانكليزية العراقية لسنة ١٩٢٢ لم تكن تتسع باي تميز تجاري لصالح الدولة المنتدبة فلم يسمح التعريفة الكمركية العراقية بفوائد على أي من السلع المصانع البريطانية واشترطت العمل بهذا المبدا حتى في ظل النظام الذي يخلف الانتداب (١١) .

وكانت ارباح العراق من تجارة المرور الفارسية ومن الاحوال التي ينفقها الزوار الاجانب للاماكن المقدسة العراقية تؤلف جانبا مهما من التجارة غير المنظورة والتي يشار اليها حين يتم احتسابها بشكل مهم وطبقا لارقام المالية العراقية فان اصنافها اذا ما طبقت مع جدول السابق (٢) تكون نتيجتها تحقيق التوازن التجاري النهائي كما يلي (٣) :-

التوازن التجاري النهائي العراقي من (١٩٢٦-١٩٢٧) لغاية (١٩٢٩-١٩٣٠)

السنوات	بالكاك الروبيات
١٩٢٦-١٩٢٧	+ ٢٣٨٩
١٩٢٧-١٩٢٨	- ٩٨٢٠
١٩٢٨-١٩٢٩	+ ٩٢٣٥
١٩٢٩-١٩٣٠	- ١٢٥٢

المصدر : فوستر ، هنري ، نشأت العراق الحديث ترجمة سلمي من التكريتي ، ١٢٢ ، دار الفجر للنشر والتوزيع بغداد ١٩٨٩ ص ٤/٢ اخذا عن:-
التقرير الخاص من الحكومة البريطانية الى مجلس عصبة الامم عما تقدم العراق خلال السنوات ١٩٢٠-١٩٣١ ، ص٢١٥

كان القلق لنا تج عن تراجع الايراد الحكومية في ظل الانهيا ر الا تصادي العالمي و راء زيا رة السير (هيلتون يونغ) Hilton young للعراق عام ١٩٣٠ للبحث في أسباب الأزمتين الا تصادية والمالية وإعطاء الحلول الممكنة والذي حدد في تقريره الأوضاع الا تصادية والسياسية التي تخص العراق Report on Economic conditions and policy Respectiong Iraq ائمة بالعوائق التي تقف في وجه الا تصاد العرا ي لا سميا الز راعة لعل أبرزها (١٢) :

١- عزلة العراق الجغرافية .
٢- عدم اكتمال نظام سكك الحديد فيها وعلى الاخص التي تصل الى منطقة الموصل
٣- نقص الطرق والجسو ر وأنظمة النقل النهري التي يرى (يونغ Young) انه العائق الذي يكلف نصف كلفة إيصال القمح إلى الأسواق المحلية .

كما تجنب السير (هيلتون يونغ) من جهته التوصية بإجراء تغيرات جذ رية في المجالات التي تمس بالمصالح الاساسية للنخبة الحاكمة في العراق ودعا عوضا عن ذلك الى خفض النفقات العامة وزيادة الضرائب في طاعات اخرى وهذا ما منح الطريق امام ضريبة الاستهلاك عام ١٩٣١ التي تجنب النخبة المالكة تحمل العب الضريبي الاكبر ممرغ غير عادل الى كاهل المزا رعين والملاك الصغا ر والوا ع ان كبا ر الملاك كانوا با رعين في التهرب الضريبي الة د رجة بانه بحلول الاستقلال ١٩٣٢ كانت الضرائب الز راعية توفر بنسبة تقل عن ١٥% من وا ردات الدولة مقابل ٢٥ % عام ١٩٢١.(١٣)

كما اوصى تقرير (يونغ) باستناده الحكومة العرا ية على ضمانة عائدات النفط المستقبلية اذ تم اكتشاف النفط بكميات كبيرة ريبا من كركوك سنة ١٩٢٧ ، غير ان تصدير لن يبدا بل عام ١٩٣٤ و ا . د كانت شركة النفط العرا ية (IPC) ا ة لاعادة التفاوض في شأن ا تفا ية عام ١٩٢٥ للحصول على حق حصري للتنقيب في حقا اكبر بكثير في شمال العراق ولا ناع الحكومة العرا ية عرضت اعطاء سلفة هامة مقابل يمة انتاج تدفع لها في المستقبل .

وفي ظل الازمة المالية التي واجهت الحكومة العرا ية كان هذا مكسبا هاما ففي اذا ر من عام ١٩٣٢ ع ا تفا ية تمنح شركة (IPC) امتيازاً حصريا للتنقيب في شمال العراق بكامله فضلا عن اعفاءات ضريبية هامة مقابل ان تدفع الشركة مبالغ مالية كبيراً بالذهب الى ان يبدا التصدير ويمكن ان تسترد هذه المبالغ لاحقا

وكان لهذه الا تفا ية اثر كبير اذ شكلت عائدات النفط في الفترة الممتدة ما بين ١٩٣٢-١٩٣١ ما يقا رب ٢٠% من ايرادات الحكومة العرا ية اضف الى ان وصول هذا الايراد في فترة الازمة عالج العجز الذي كانت تعاني منه الحكومة في تلك السنة(١٤) .

و تمت الموافقة على هذه الا تفا ية المثيرة بفضل سيطرة نو ري سعيد على البرلمان غير ان الازمة والتحولات السياسية التي طرات على الساحة العرا ية وضعت امام رئيس الوز راء نو ر سعيد تحدياً خطيرا في اذا ر عام ١٩٣١ من ا تحادين الهاشمي زعيم (حزب الشعب) وجعفر ابو التمن (زعيم الحزب الوطن) لتأسيس (حزب الاخاء الوطني) شكل هذا الحزب تحالفا بين شخصين منفصلين و ربط بين حزبين مختلفين ضم كل منهما تلاحت لوائه اطيافا مختلفة من المجتمع العرا ي فقد افترن حزب (ياسين الهاشمي) بالعرب السنة الذين كانوا ناشطين في العالمين السياسي والادا ري في الدولة العثمانية وفي الدولة العرا ية ايضا اما حزب (جعفر ابو التمن) وبالرغم من استكماله على عدد من الوجوه السنية الا انه اعتمد بشكل اساسي على الشيعة المثقفين العلمانين فيس المدن والذين كانوا ينخرطون على نحو متزايد فيالساسية العرا ية وناهيك عن علا ا ته بعلماء الدين والمشرفين على العتبات المقدسة بشيوخ القبائل الشيعة في وسط الفرات وعلا ا ته الوثيقة بظاهرة كان لها اهميتها ثلمت بجمعية اصحاب الضعة وهي النقابة التي تأسست عام ١٩٢٩ وكنتيجة للتراجع الا تصادي الذي شهدت العراق والتي ضمنت بين اعضائها وموظفين السكك الحديدية في بغداد والحرفيين وصغا ر التجا ر الذين اصبحوا هدفا للمقترحات الضريبية الجديدة وحين باشر الحزب الجديد الاخاء الوطني حملته ضد الحكومة في شوا رع بغداد والمحافظا ت كان لجمعية اصحاب المهن بقيادة محمد صالح القرا ر دو را مهما و رجحت انتقادا ته على الاسلوب القمعي المتزايد للحكومة وعلى رغبتها البادية للقيام بتنازلات لكل في من بريطانيا وشركات النفط الاجنبية

ان مشاعر الاستياء والقلق سادت بين الكثير من العرا يين نتيجة للمأزق الا تصادي الذي تتخبط فيه البلاد وعجز الحكومة ازاءه فضلا عن ا ر تيابهم بحقيقة ا تفاق المصالح بين الحكومة وبين بريطانيا العظمى هذا المزيج من العوائل كان له اثر وبد رجات مختلفة على شرائح متنوعة من الشعب العرا ي مما جعلهم ا بلين للتجاوب مع نداءات حزب الاخاء الوطني في نشاطه السياسي الذي توج بجملة رفض الضرائب وا رسلت عرائض للملك تدعوه ا امة حكومة نو ري السعيد وفي ذات الو ت تمت التحضيرات في الفرات الاوسط للتحرك المباشر با تجاه الاحزاب العام .

و د زادت الحكومةالوضع سوءاً عبر فرض انون الضرائب البلدية الذي رفع من يمة الضرائب المتوجبة على جميع التجا ر ليعلن الاحزاب العام في بغداد في تموز ١٩٣٠ امتد ليشمل المدن الوا عة في جنوب العراق فتو فت وسائل المواصلات واغلقت المحال التجا رية وشملت حركة جميع الوزا رات فما استغلت معا رضة تلك الفرصة لتنظيم تظاهرات في الشوا رع وسرعان ما تحولت المطالب الخاصة التي كانت و راء التظاهرات الى شعا رات اكثر عمومية ضد نظام الحكم

الملكي في العراق وفي بعض الحالات ادى تدخل وات الامن الى و وع اعمال عنف وفي تلك الاثناء اندلعت اضطرابات بلية وسطالفرات ازاء رفض الحكومة منحهم اعفاءات ضريبية رغم اسعا ر المنتجات الز راعية وكانت تلك الاضطرابات خطيرة لد رجة دفعت حكومة نو ري سعيد الى طلب مساعد القوة الجوية لقمعها .

وفي الوا ع علق الاحزاب في اسبوعه الثاني فقد ا تخذت الحكومة خطوات لتلبية المطالب المتعلقة بقانون البلدية مزيلة بذلك احد الاسباب الهامة الشعبي وفي شهر اب / اغسطس ١٩٣٠جرت محاولة جديدة لاستئناف الاحزاب باءت بالفشل فعمدت الحكومة الى حل نقابة اصحاب الصنعة بعد اعتقال رئيسها (محمد صالح القزاز) وعدداً من منظمي الاحزاب ليخرج نو ري سعيد منتصرا واثقا من الدعم الدائم للملك وحاشية البريطانيين .

وبحلول نهاية عام ١٩٣٠تزايد حدة الكساد الا تصادية هيمنت الانكليز الشيوعية للقومين بين شباب العراق لا سيما في بغداد مدينتي البصرة والناصرية في جنوب العراق وسرعان اظهرت مؤشرات تدل على المشا ركة في ضية واحدة فيتماشتوة لا امة علا ات تجا رية مع كل الدول لتخلص العراق من الازمة الا تصادية والتي غرق فيها نتيجة لربط العراق بالا تصاد العالمي (١٦) الا ان خروج (حزب الاخاء الوطني)من الساحة العرا ية عام ١٩٣٣ بانسحاب جعفر ابو التمن بشكل غير متو ع ابقى الشيوعيين دون منبرو اعدة شرعية للعمل السياسي فالحزب الوطني كان يخدم حاجات

هم بمعادا ته الصلبة للسلطة البريطانية وبخروج هذا الحزب لم يعد في ساحة السياسة حزب معا رض حقيقي في الميدان (١٧)

اما الوضع في شمال العراق فقد كان مضطربا منذ صيف عام ١٩٣١ . حيث اندلعت انتفاضة كردية الانتداب البريطاني بقيادة احمد البرزان. تلتها اعمال عنف ناجحة عن عدم الاستقرا ر المتزايد والذي ساء كردستان ودفع نو ري سعيد الى طلب مساعدة القوة القوية من جديد سنة ١٩٣١وانتهت بتمكن الجيش من احتلال رية برزان نفسها مما دفع الشيخ احمد للقرا ر الى تركيا لتعتقله السلطات التركيبة على الفو ر و د تزامنت هذه الاحداث مع انتفاضة الاشو رريين في الموصل عام ١٩٣١ والتي انتهت بما يعرف الاشو رريين في محاولة لهم لنيل الاستقلال في شمال العراق واعتقال ابرز اد تها الما رشمعون فيداعه السجن (١٨)

اما الانتفاضة في جنوب العراق والفرات الاوسطفكانت ذات طابع مختلف فلم تكن بقيادة المشايخ بل ضدهم نتيجة الاستعما ري في العقود الاخيرة من القرن التاسع عشر و ربط العراق بالا تصاد العالمي و تمعق هذا الا ر تباط بعد الاحتلال البريطاني في واعتصاب المشايخ لا راضي القبائل و تحول ا تصاد الاكتفاء الذا تي الى الا تصاد الموجه نحو السوق كل تلك العوائل ساهمت ترسيخ عبودية رجال القبائل لمشايخهم بسلاسل البؤس والحرمان لذلك ولدت الانتفاضات وحالات التمرد فيالفرات الاوسط استياءا لدى عدد من المشايخ لانهم كانوا يخشون التو رط في ضية لم يبد لخم بانها تخدم مصالحهم بشكل اساسي بل سيعانون فيها لمجرد احداث حكومي في بغداد اضف الى ذلك ان هذه الاضطرابات ولدت استياء لدى عدد

من المشايخ لانها اظهرت بان الاشخاص العاديين يمكنهم القيام بتحرك فعال خا رج اطا ر الوعماء والانظمة التقليدية .

لقد اسهمت هذه الانتفاضات وحالة عدم الاستقرا ر وفي تعاظم نفاذ صبر العرا يين و تطلعهم الى حالى الاستقلال فالعرا يون كانوا يريدون الاستقلال بوجود ملك وبرلمان منتخب وبدستو ر وجيش ويعوضه عصبة الامم وان لا يتم ا تفا يات جديدة مع بريطانيا كما ان الا تفا يات القديمة فيها لا يجري تجديدها وا را ر لائحة التجنيد الالزامي الذي ظل البريطانيون يعا رضون طيلة سنوات وان تعد لائحة بذلك لتعرض على البرلمان . زفي ذهه الاثناء كان الضغط يمري على شركة النفط العرا يـة بحثها على اكمال الا تفا يات الخاصة باستثما ر النفط في الو ت الذي تعاظمت المصالح الفرنسية للاستحواذ على نفط العراق الى الحد الذي دفع صحيفة Evining Stander الى التصريح في عددها الصاد ر لشهر كانوا الاول ١٩٢٧ لان السبب للازمة الدولية هو الحاح الحكومة الفرنسية لا تخاذ الوسائل السريعة لاستغلال منابع النفط في العراق و تضعه شركة النفط التركية مع معا رضة البريطانيين الامريكين الذين لهنصب في هذه الشركة ففرنسا تدعي انه من الجوهري لسـ متها ان تمو هذه الابا ر وان لا يكون لبريطانيا وامريكا اشراف على موا ردها الخاصة بالنفط و ترد بريطانيا وامريكا بانه ليس من المبادى الا تصادية تر ية هذه الابا ر فلهو ت الحاضر – انذاك والذي يزيد فيه انتاج النفط عن الحاجة فكان الاسراع في المرحلة النهائية لتكوين الدولة العرا ية واعلان استقلال العراق و بوله في عصبة الامم و تفعيل ا تفاق ٣٠و٩الذي تضمن سيادة العرا يين على البنى الا تصادية الاساسية وعلى النحو الأتي(١٩):-

١- المطا رات والمعكرات خلال خمس سنوات بعد وضع ا تفاق ١٩٣٠ موضع التنفيذ

٢- نظام سكك الحديد وذلك عن طريق انشاء مؤسسة تنظيم لهذا الغرض

٣ميناء البصرة عن طريق تأليف شركة مينا ر احتكا رية حالما يضع العراق التشريع اللازم لذلك.

وكانت مسالة اصدا ر عملة وطنية د ادى الى ظهو ر الكبرياء القومية للدولة العرا يةالجديدة ، منذ ان تم استعمال الروبية الهندية . تم وضع مشروع باصدا ر العملة على اساس اعدة الباوند الانكليزي في سنة ١٩٢٩ . غير ان مجلس لندن الذي يشرف على اصدا ر العملة كان هو الاخر عنصرا اجنبيا يصعب ان يكون ا ل اثا رة للاعتراض. ترح في سنة ١٩٢٧ انشاء مصرف وطني يحتكر اصدا ر العملة ، وكان لا بد من انتظا ر وضع العملة بالطبع ولقد تم تنفيذ نظام في شهر نيسان سنة ٢ بتأن اصدا ر عملة ياسية باسم الدينا ر ، وهذه العملة وضعت على اساس اعدة الذهب ، عن طريق التحويل الى الباوند الاسترليني ، و سمت الى (الف فلس) تكون مساوية للباوند ويكون مساويا للروبيةولقد وضع النظام تحت الاشراف العام لمجلس العملة الذي

يوجد مقره في بريطانيا ويتألف من بريطانيين وعرا يين وصد ر اول تقرير عن هذا المجلس في ٤ كانون الثاني ١٩٣٤ .

كل ما تقدم بشكل مظهرا من مظاهر با رزة أخرى في صنع الدولة العرا ية الجديدة والتي لم يكن يزيد عدد سكانها عن ٣ ملايين نسمة بأطياف وأعراق واديان ولغات مختلفة وعلى مساحة ٠ ألف ميل مة أ راضيها مثلثة مستقر على راس الخليج العربي الذي يمثل ففذها الى البحر و تحيط بها دول تكن لها العداء و تظل حدودها التي تمت أطوالها من ٦٠٠-٨٠٠ ميل مفتوحة كما كانت عليه في العصو ر الماضية أمام الغزوات القادمة م الشرق والغرب على حد سواء .

ثانياً: الازمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي:

نتيجة للكساد الكبير الذي شهده النظام الرأسمالي في الثلاثينيات برزت الكنزية لتعيد نمو الا تصاد الليبرالي بالتأكيد على دو ر الدولة في زيادة الطلب الفعال عبر انفا ها العام، وبإهميته تو فات المستشا رين في زيادة النمو الا تصادي والتشغيل. وبعد الحرب العالمية الثانية، وحدوث أزمة التضخم الركودي في عقد السبعينيات، لا سيما بعد العجزلتلجا ري الضخم في ١٩٧٠ تعرض الدولا ر لانخفاضات متلاحقة، ونتائج الهزيمة الامريكية في فيتنام، وفضيحة وو تر – كيت... الخ.

جاءت المد رسة النقدية الاهم في تأمين شروط النمو الا تصادي والتشغيل باعتبا ر ان تنظيم العرض النقدي هو الذي يؤثر في الطلب الفعال، وانه الشرط الضرو ري والكافي لمنع التضخم، لذلك برز التأكيد على دو ر اسعا ر الفائدة واسعا ر الصرف الاجنبية للعملة الوطنية في تحقيق الاستقرا ر الا تصادي. تعيد المد رسة النقدية آ راءها في اطا ر ما يسمى الا تصاد التقليدي الجديد الذي يؤكد على الحريات الا تصادية الفردية الكاملة، دو ر الدولة الا تصادي في تنظيم التوازن الاستقرا ر الا تصادي، من خلال السياسة المالية والسياسة النقدية للبنوك المركزية المستقلة، كانت هذه الاصول التي استندت اليها السياسة الا تصادية الشائعة التطبيق في العالم لغاية ٢٠٠٨/٩/١٥م.

تعد الأزمة المالية الاخيرة التي اندلعت شرارتها في الولايات المتحدة الامريكية صيف ٢٠٠٧ وامتدت الى معظم دول العالم، الاقوى والاصعب من بين الازمات التي عرفها مجتمع المال والاعمال منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. إذ تحولت من أزمة عقارات عجز فيها الامريكيين عن سداد قروضهم العقارية في شباط ٢٠٠٧ لتليها افلاسات في مؤسسات مصرفية متخصصة بالرهن العقاري، واستمرت عملية تكديس القروض المعدومة لتتحول الى ازمة اصول مصرفية

معدومة وبالتلي الى ازمة سيولة وقروض ومن ثم الى ازمة ثقة بالنظام المالي ككل.

فمع تداعي اشهر البنوك الاستثمارية الامريكية، وخسارة أكثر من تريليون دولار من قيمة سوق الاسهم في يوم واحد. وفرض فاتورة بقيمة ٧٠٠ مليار دولار على دافعي الضرائب الامريكية، ناهيك عن كلفة الاضرار التي تجاوزت الالف مليار بكثير، كما وصلت العدوى الى الاسواق الاوربية والآسيوية والى بعض الاسواق العربية (٢٠).

داخلياً، كان هناك مساوئ واضحة للسياسة الاقتصادية قبل انهيار وول – ستريت بوقت طويل، مهدت لظهور الازمة هي (٢١):

١- في كاليفورنيا، ارتفعت تعرفة الكهرباء بشكل خارج عن السيطرة عامي ٢٠٠٠-٢٠٠١ نتيجة لرفع القيود في سوق الطاقة في الولاية. وهذا ما استغلته شركة (انرون enron) للطاقة التي اشتهرت بالفساد الاداري والمالي لجني الارباح.

٢- بدأ سلسلة فضائح الفساد الامريكي في التفجر في تشرين الثاني ٢٠٠١ بإنهيار شركة (أنرون enron) العملاقة نفسها، فضلاً عن مجموعة من الشركات كشركة (وولد كوم) وشركة (زيروكس). وانهيار شركة enron بعد خمسة اعوام من تراكم التزوير المحاسبي واعمال النصب على حملة الاسهم، والاثراء على حسابهم بمساعدة شركة (أندرسون) للمحاسبات والتي كان من المفترض أن تراقب (أنرون) لصالح حملة الاسهم. وكان الدخل السنوي لتلك الشركة (انرون) يتجاوز ١٠٠ مليار دولار وتحتل المركز السابع بين أكبر اشركات الامريكية، وتحتل المرتبة ١٦ بين أكبر الشركات في العالم. وقد انهارت الشركة بعد خمسة اعوام من التقارير المضللة والكذب المتعمد من قبل كبار المديرين، وبعد سلسلة من اعمال التحايل على حملة الاسهم، جاء الانهيار بعد الاعلان عن خسائرها في الربع الثالث من عام ٢٠٠١، والتي بلغت نحو ٦١٨ مليون دولار، وكان كبار المديرين في الشركة قد قاموا ببيع اسهم قيمتها ١٠٣ مليار دولار في وقت كانوا ينصحون فيه العاملين والمستثمرين بشراء الاسهم، في تحايل مج واستغلال غير

قانوني للمعلومات. وقد خلف انهيار الشركة ديوناً ضخمة قدرت بنحو ٦٣ مليار دولار هي القيمة السوقية لاسهم الشركة قبل بدء مسيرة الانهيار (٢٢).

كذلك سقطت شركة (وورلد كوم) بعد عمليات تحايل محاسبي قيمتها نحو ٩ مليارات دولار، وقد ساعدتها شركة (K.B.M.G) للمحاسبة في اعمال التحايل هذه المرة، واعتبر انها (وورلد كوم) اكبر حالة افلاس في تاريخ الولايات المتحدة، حيث ان القيمة السوقية لاسهمها قبل الانهيار كانت نحو ١٠٣ مليار دولار. كما كشف النقاب عن تلاعب شركة (زيروكس) في حساباتها لمدة خمسة اعوام متتالية لاضافة نحو ٦ مليارات من الايرادات المزيفة. كذلك سجلت شركة (ميرك) ايرادات من وحدة (ميدكو) قدرها ١٢.٤ مليار دولار رغم ان هذه الاموال لم تدخل الشركة ابداً. كما انهارت شركة (١١) شركة (جلوبال كروسينج) للاتصالات والانترنت، بسبب سوء الادارة وعدم تطبيق معايير حوكمة الشركات* كمعايير محاسبية بشكل سليم (٢٣).

٣- تدهور هائل للبورصة: يعتبر ازدواج فساد المديرين التنفيذيين للشركات الكبرى، مع تواطؤ أو فساد السياسيين، على حساب مصالح صغار ومتوسطي المستثمرين هو اسوء ما اصاب البورصة في الولايات المتحدة الامريكية. تدهورت اسعار الاسهم على نحو درامي وانخفض مؤشر (داو جونز) عند ادنى مستوى له عام ٢٠٠٣ بنسبة ٣١.٥%، وهو يفوق ما حدث للاسهم الامريكية في اعقاب احداث ١١ سبتمبر عندما انخفض هذا المؤشر الى ١٧.٩% في عام ٢٠٠١. كما أن مؤشر (ناسداك) لشركات التكنولوجيا المتطورة عند ادنى مستوى له عام ٢٠٠٢ ويقل بنحو ٤٥.٩% عن اعلى مستوى له قبل انفجار فضائح الفساد الامريكية. كذلك تراجع مؤشر (ستاندارد بورز) ٥٠٠ نقطة في ذروة تدهوره بسبب فضائح الفساد الامريكية وتداعياتها عام ٢٠٠٢ بنسبة ٣٣.٨% عن اعلى مستوى له في العام المذكور.

وتشير بيانات مؤسسة الاستثمار الامريكية الى ان ٨٠ مليون امريكي تضرروا من فضائح الفساد للشركات وانهيار اسهمها. حيث قدرت (مورجان ستانلي) الخسائر

التي لحقت بصغار المستثمرين في البورصة الامريكية عموماً بسبب التحايل الذي قامت به خمس شركات امريكية بنحو ٤٦٠ مليار دولار (٢٤).

٤- عسكرة الاقتصاد واحتلال العراق: كشف احتلال الولايات المتحدة للعراق عن السياسات الخارجية الخاطئة، وما املته هذه السياسات من عسكرة للاقتصاد الامريكي وتزايد تكاليف الانفاق العسكري الامريكي المنفلت منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، على الرغم من تلاشي مبرراته واقعياً، لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي، فقد لوحظ تراجع مؤشرات التنمية مقابل تفعيل مؤشرات الانفاق العسكري تحت ذريعة محاربة الارهاب كعدو جديد (دون توصيف وشروط هذا العدو)، وتهديد الامن القومي الامريكي (٢٥). وكانت الادارة الامريكية قد طلبت في مشروع الموازنة الجديدة للعام المالي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، زيادة مخصصات الانفاق الدفاعي بمقدار ٢٤ مليار دولار لتصل تلك المخصصات الى مستوى هائل بلغ ٣٧٠ مليار دولار في الموازنة المشار اليها. ثم تم اقرار زيادة مخصصات الانفاق الدفاعي الى ٣٨٣ مليار دولار في الموازنة. واستحدثت وزارة جديدة (وزارة الامن الداخلي) ورصد لها ميزانية تقدر بـ(٣٨) مليار دولار، رافقها انتعاش اسهم شركات السلاح والامن مقابل تهاوي اسهم الكثير من الشركات الاخرى (٢٦).

وفي اطار سعي الادارة الامريكية لتكريس حالة الهيمنة على العالم في الاقتصاد والسياسة، وفي اطار سعيها لمواجهة الوضع الاقتصادي المتردي في الداخل، بدأت هذه الادارة في الضغط على منظمة (الاوبك) لتخفيض اسعار النفط او ابقائها عند مستويات مقبولة امريكياً، وبدأت في تصعيد التوتر مع العراق والتحضير لاحتلاله، وتغيير نظام الحكم فيه. والسيطرة على نفط العراق الذي يمتلك احتياطيات نفطية هائلة تبلغ اكثر من ١١٢ مليار برميل او نحو ١١% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة. وقد جاء في تصريح (لورنس لندساي) مستشار الرئيس الامريكي للشؤون الاقتصادية الذي (اقبل) بعد هذا التصريح الذي ادلى به في ايلول ٢٠٠٢ بعد اسابيع (بأن النفط هو الهدف الرئيسي لمساعي الولايات

المتحدة لشن هجوم عسكري ضد العراق)، بعيداً عن الاهداف الدعائية المعلنة حول نزع اسلحة الدمار الشامل او اسقاط نظام الحكم وبناء نظام حكم ديمقراطي.
يرى الباحثون، أن تأثير الانفاق الكبير للحرب ضد العراق، والتي تعد ثاني أكبر حرب تقودها الولايات المتحدة من حيث التكلفة المالية بعد حرب فيتنام كان سلباً على الاقتصاد الامريكي، لأنه أفضى الى انفاق اموال كان يمكن ان تمول مشاريع بناء وتوفر فرص للعاطلين، وتؤسس للنمو المستقبلي في الاقتصاد، على النقيض من الوضع الاقتصادي الحالي الذي يتمثل بالركود والتعثر. لقد وصلت نفقات الولايات المتحدة في حربها على العراق الى حوالي ٣ تريليون دولار بمقارنة بمبلغ ٥٥٠ مليون دولار كانت ادارة الرئيس (بوش) ترى انها كافية لانهاء هذه الحرب عند شروعها في عام ٢٠٠٣ (٢٧).
هذا الترابط بين ضخامة الحرب واستمراريتها خلف نوعاً من العبء المستدام على الموازنة الامريكية، الامر الذي افضى بالمصرف المركزي الامريكي، الى ان يستجيب للطلب المستمر للاموال من خلال اغراق الاقتصاد الامريكي بسندات الائتمان الرخيصة، والاقراض القائم على اسس غير سليمة. كل ذلك اسهم في تكوين اقتصاد فقاعة في قطاع الاسكان كان نتيجة للركود والعجز المالي، حيث تراجع النمو الاقتصادي الى اقل من ٤%، وتفاقم المشكلات في قطاعات العقارات والسيارات والخدمات المصرفية، حيث خسر اكثر من ٣ ملايين امريكي منازلهم، ووصلت معدلات البطالة في الولايات المتحدة الى مستويات قياسية تصل الى ٦.١% فضلاً عن خسارة ٢٥٠ الف شخص لوظائفهم في وول ستريت – نيويورك ناهيك عن ارتفاع كلفة القروض بين المصارف نتيجة تقلص السيولة وفقدان الثقة فيما بينها، وارتفاع اسعار الفائدة من ٣.١% الى ٦.٤٣% (٢٨).

وفي محاولة لادارة الازمة المالية الراهنة، سارع الاحتياطي الفيدرالي ووزارة الخزانة الى ضخ تريليوني دولار لتهدئة مخاوف المستثمرين والشركات والمصارف. واقرار خطة انقاذ تفوق كلفتها ٧٠٠ مليار دولار لشراء الاصول المتهالكة وضخ السيولة للمؤسسات المالية المتعثرة مقابل ضمانات لاحتواء تداعيات الازمة التي تحتاج

الى اجراءات جذرية لتصحيح الوضع المالي للمؤسسات المالية المتعثرة، وتقوية دور الهيئات الرقابية الحكومية والمالية، ووضع شروط وانظمة المؤسسات القروض العقارية الامريكية. بعد ان ادركت المنظومة المالية العالمية انها تواجه ازمة قوانين وتشريعات تنظيمية للاسواق، وخلل في الاداء وغياب للمراقبة والشفافية مما تسبب في تفجر الازمة وتهديدها للاقتصادات العالمية بالانهيار والفوضى.(٢٩)

ولم تطل الازمة الماليه الراهنة الدوله المتقدمة فحسب بل أمتدت أثر العدوى لتشمل الدول الناميه عموما والعربيه خصوصا (ومنها العراق) ؛ أما لانكشاف أسواقها الماليه أو بتدهور ايراداتها العامه نتيجه تراجع اسعار النفط العالميه . والعراق مصنف ضمن المجموعة الثانيه حيث كان للأزمة المالية أثر بالغا على الاقتصاد العراقي أسهم في خفض ايراداته من عائدات النفط نتيجه الخفاض أسعاره بسبب الكساد وانعكاس ذلك في أنخفاض الطلب العالمي عن النفط وأنخفاض عائداته دفع بالحكومه العراقيه الى خفض الموازنة لعام ٢٠٠٩ بمقدار ٥ تريليون دينار عراقي عن الموازنة العامه لسنة ٢٠٠٨ .(٣٠)

كما أجبرت الحكومه على تقليص الانفاق الحكومي لعام ٢٠٠٩ في ضوء الايرادات البالغه ٤٠٨,٢١٥,٨٣٩ الف دينار عراقي أي (خمسون الف وأربعمائه وثمانيه ومئتان وخمسه عشر مليون وثمانمائه و تسع وثلاثون الف دينار عراقي).

و د تجسد هذا التخفيض في حصه الانفاق الاستثماري لعام ٢٠٠٩ الذي أنخفض الى ٠١٧,٤٤٢,٦٩٧ الف دينار عراقي (أي خمسه عشر الف وسبعه عشر مليارا ربعمائه وأثنان وأربعون مليون وستمائه و تسعون الف دينار عراقي .

بعد أن كان التخصيص للانفاق الاستثماري على المشاريع في موازنة ٢٠٠٨ ، د بلغ نحو ٣٣٥,٠١٥,٩٠٤,٧٨٥ الف دينار عراقي أي (خمسه وعشرون الف وثلاثمائه وخمسه وثلاثون مليار وخمسه عشر مليون و تسعمائه وا ربعه الف وسبعمائه وخمسه وثمانون دينار عراقي) .

كما شهدت النفقات التشغيليه أنخفاضا ولكن أقل من نظيرتها النفقات الاستثماريه أذ ا تنخفضت النفقات التشغيليه لتبلغ ٥٤١٤٨,٠٨١,١٣٨ الف دينار عراقي أي (اربعه وخمسون الف ومائه وثمانيه وا ربعون مليار واحدى وثمانون مليون ومائه وثمانيه وثلاثون الف دينار عراقي) بعد أن كانت تقديراتها لعام ٢٠٠٨ قد بلغت ٣٤٨,٨١٦,٨٩٦,١٨١ الف دينار عراقي أي (واحد وستون الف وثلاثمائه وثمانيه وأربعون مليار وثمانمائه وسته عشر مليون وثمانمائه وسته و تسعون الف ومائه وواحد وثمانون دينار عراقي .

كما أسهم أنخفاض الايرادات الحكوميه في زيادة العجز في موازنه ٢٠٠٩ ليص الى ١٧٥٧,٣٠٧,٩٩٦ الف دينا ر عرا ي أي (تمانيه عشر الف وسبعمائه سبعه وخمسون مليا ر وثلاثمائه وسبعه مليون و تسعمائه وسته و تسعون الف دينا ر عرا ي) على أن يمول هذا العجز من المبالغ النقد ية المدو ره من الموازنه العامه ٢٠٠٨ وكان مقدا ر العجز في موازنه ٢٠٠٨ د بلغ ٦٢٠٧,٧٢٣,٦٠٧,٩٦٦ الف دينا ر عرا ي أي (سته الاف ومئتان وسبعه مليا ر وسبعمائه وثلاثه وعشرون مليون وستمائه وسبعه الف و تسعمائه وسته وستون دينا ر عرا ي . وكان يغطي هذا العجز من المبالغ النقديه المدو ره من موازنة العام المالي ٢٠٠٧ .

لذلك يقف العراق الان على مفترق الطرق ويخضع الى لاهم تحدي يكمن في توفير التمويل اللازم لاسيما وأن العراق لايمكنه الحصول على السيوله النقديه من خلال بيع السندات كما هو شائع في كثير من دول العالم للحصول على السيوله النقديه لمواجهة الا تصادي لوجود مئات الدعاوى غير المحسومه د تصل ا يامها الى مليا رات الدولا رات و تر تبط بالاساس بتداعيات دخول وغزو الكويت عام ١٩٩١ .

والعراق في كل هذه القيود و تقلب أسعا ر النفط عالميا ونفاذ واستزاف الاحتياطيات او الفوائض النقديه لدى البنك المركزي بعد أن ساهمة الفائض المتراكم في السنوات القليله الماضيه التي أ ر تفعت فيها اسعا ر النفط بنسبه تراوحت بين ٧-٩ % في نسبه يتو ع الا تصاديون أنخفاضها الى ٥-٧ % الامر الذي دفع الحكومه العرا يه لزيادة انتاجها النفطي الا أنها واجهت عقبات تمثلت بتقادم البنى التحتيه للمنشاءات النفطيه و تعذ ر دخول الشركات الاجنبيه في عمليه الاستثما ر والانتاج وسيكون أثر الازمة على العراق أشد وطأة عام ٢٠١٠ بعد ان يدت الازمة من د رة الحكومه على الاستمرا ر في زيادة الانفاق على البنى التحتيه والخدمات الاساسيه .

و تسعى وزا ره التخطيط والتعاون الامائي في العراق للبحث عن بدائل اخرى للتنميه عدا النفط لتحقيق ايرادات كلاستثما ر في طاع السياحه و تفعيل دو ر القطاع الخاص زيادة أنتاج طاع الز راعه وفسح المجال أمام الاستثما رات الاجنبيه من خلال توفير المناخ الاستثما ري الملائم والبيئه القانونيه التشريعيه التي تضمن مصلحه المستثمر و توجه الاستثما رات بما يتلائم ومصلحه الا تصاد الوطني

الاستنتاجات والتوصيات :-

ايعد عدم الاستقرا ر السياسي مظهرا خاصا بالعراق تمتد جذو ره الى حقيقة اجتماعية واحد تشمل كل ما عداها وهي ان العراق كان وسيبق بلدا لكثير من الطوائف والأعراق والمذاهب والانفعالات المتنوعة والمختلفة والأهواء وعدم الاستقرا ر وهو نتيجة طبيعية لا ينبغي ان تصل الى حد الصراع .

٢- في حالة العراق تساعد كثيرا المراجعة الموضوعية للجهود الا تصادية الحكومية ، منذ تأسيس الدولة العرا ية بداية تجربتها الجادة في

عقد الثلاثينيات و تحليل العوامل المؤثرة فيها في فهم أسباب وإبعاد الأزمة السياسية الا تصادية والاجتماعية القائمة وطرق ادا ر تها .

فالبحث في النتائج الا تصادية والسياسية للازمة التي لا تزال تتغلغل في العراق وفي اجراءات الحكومة للحد من اضرا رها والسياسية الا تصادية التجريبية وغير الوا عية للاحتلال الامريكي ، و تفشي الكساد في استغلال وادا رة الموا رد العامة ، يعيدنا الى المشكلات نفسها والعوامل الا تصادية والسياسية التي رافقت نشوء الاوضاع الراهنة ، والتي تمتد جذو رها الى و ت بعيد ، الى نشوء الدولة العرا ية في عقد الثلاثينيات بعد بذ رت بذو رها في ظل الاحتلال ثم الانتداب البريطاني ، ومن ثم الاحتلال الامريكي -تزال جذو رها وية في ما يخص النهب المنظم للموا رد العامة ، والتصرف السيىء بالريع النفطي ، للحقب الزمنية اللاحقة و تتفا م الصراع على الثروة النفطية من القوى السياسية التي هيمنتعلى الا اليم المرشحة للتأسيس في المستقبل.

٣-كان للفشل السياسي عوا ب ا تصادية حيث عجزت عن الحد من تفا م الفساد الإدا ري والمالي في المؤسسات الدولة الناشئ عن غياب الإسترا تيجية في مؤسسات الدولة والسياسات والإجراءات المناسبة والمقترنة بادات حازمة ومؤسسة والتنمية وكفؤة

٤- تواصلت الأزمة السياسية والا تصادية في العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ نتيجة لعمق التغير في النظام السياسي والانهيا ر الكامل في مؤسسات الدولة الا تصادية والعسكرية والمرافق والخدمات العامة الى جانب أعا ة البناء للنظام السياسي الوطني في الجديد من بل الهجمات المتطرفة الخا رجية استهدفت البقية البا ية من البنية الأساسية والمرافق العامة والمدنيين . كما للسياسة الا تصادية الجديد والطرق السيئة في ادا رة الا تصاد الوطني والمالية العامة وى الاحتلال وعجز الأحزاب السياسية عن تصحيحها د اسهفي ترسيخ المشكلات الا تصادية والاجتماعية والبيئية واستمرا ر البطالة العالمية وانتشا ر الفقر و تردي الخدمات العامة في كافة القطاعات على الرغم من الانفاق والتخصيص المالي الكفيلالحكومة غير اد رة على القيام بدو ر هام في مجال اعادة اعما ر مرافق العامة والبنىسالاية والحد من تفا م الفساد المالي والادا ري في مؤسسات الدولة .

٥-استطاع العراق ان يمتص جزء كبير من الاثا ر الا تصادية للازمة بما يمتلكه من فائض متراكم للسنوات السابقة اذ نجح المخطط العرا ي ويتفوق عندما خطط الإيرادات على أساسا سعر تصديري ٧٠ دولا ر في حين كان السعر الدولي دولا ر و تم تخفيض السعر التصديري المخطط الى ٥٠ دولا ر تهاملي أسعا ر النفط العالمية

٦-من القضايا التي تشغل المعنيين في الو ت الراهن الى جانب ادا رة السياسات المالية والنقدية الكلية ، و تحرير التجا رة الخا رجية ، و تنفيذ برامج الاصلاح الهيكلي تمثلت في البحث فيالموضوعات التي تستقطب

اهتمام المستثمرين ومجتمع الاعمال ، لضمان تدخل رؤوس الأموال الأجنبية في اطا ر واحد يؤدي جمعها الى زيادة مستهدفة الا تصادي و تنوع في مصاد ر الدخل والإنتاج ، وبغية تحقيق هذا الهدف ينبغي الاخذ بنظر الاعتبا ر المقومات الآ تية :-

تفعيل دو ر القطاع الخاص ترسيخ اهمية تحمل هذا القطاع مسؤوليته الاجتماعية والتنموية والضريبية

زيادة معدل الاستثما ر والنا تج المحلي الاجمالي الى ٤٠% .

يحتاج العراق لرؤيا وطنية مستقبلية متحر رة من الالتزامات السياسية الماضية الفاشلة ومن يود الايدلويجت التي فقدت مصدا يتها .

- تقع المسؤولية السياسية على السلطة الحاكمة والاحزاب السياسية والمجتمع المدني في صياغة رؤيا وطنية لمستقبل العراق من خلال اعداد برنامج شامل للسياسيات الا تصادية والاجتماعية و البيئية .

٧- تقترح الحكومة العرا ية آلية للتعاون مع الشركات الأجنبية لتنفيذ مشا ريع عن طريق الدفع بالأجل وبوا سطة العملا ر دولا ر لتفعيل دو ر القطاع الز راعي والأمن الغذائي والمباد رة كل مشكلة السكن بوا سطة ٥٠ مليا ر دولا ر الوحدات السكنية للمواطنين و تطوير البنى لتحتية كالكهرباء والخدمات الاخرى وفق مبدأ المشا ركة بين القطاعين العام والخاص وكذلك بطريق الدفع بالأجل لتبديد مخاوف المستثمرين وضمان مصالحهم وعدم تعرضهم للمخاطر عبر تعديل انون الاستثما ر خصوصا في جانب الملكية للأ رض التي تقام على المشا ريع العملا قة . تسعى الحكومة العرا ية الى توفير المناخ الاستثما ري الملائم – لا سيما وان العراق يفتقد لمقومات هذا المناخ مثل استكمال البنية الأساسية لمؤسسات الحكومية ، ومرا بة التضخم و تحقيق الاستقرا ر السياسي و تهيئة التشريعات والبيئة القانونية ، و توفير الإعفاءات الضريبية ، وضمان حقوق الملكية الفكرية ، ووجود تنمية سابقة .

<u>التوصيات :</u>

١- تفعيل دو ر القطاع الخاص و ترسيخ أهمية تحمل هذا القطاع مسؤولية الاجتماعية والتنمية والضريبة .

٢-زيادة معدل الاستثما ر والنا تج المحلي الإجمالي الى ٤٠% .

٣- يحتاج العراق لرؤيا وطنية مستقبلية متحر رة من التزامات السياسات الماضية الفاشلة ومن يود الايدولوجيات التي فقدت مصدا يتها .

٤- تقع المسؤولية السياسية على السلطة الحاكمة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني في صياغة رؤية وطنية لمستقبل العراق ومن خلال أعداد برنامج شامل للسياسات الا تصادية والاجتماعية والبيئية .

٥-من القضايا التي تشغل المعني في الو ت الراهن الى جانب ادا رة السياسات المالية والنقدية الكلية و تحرير التجا رة الخا رجية و تنفيذ برامج الاطلاع الهيكلية هي البحث في الموضوعات تستقطب اهتمام المستثمرين

ومجتمع لضمان تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في اطا ر واحد جمعها يؤدي الى زيادة المستهدفة في النمو الا تصادي والتنوع في مصدا ر الدخل والإنتاج

- استكمال البنية الأساسية لمؤسسات الحكومية ومرا بة التضخم والاستقرا ر السياسي والتشريعات البيئية الثانوية الإعفاءات الضريبية ضمان حقوق الملكية الفكرية وجود تنمية سابقة

النتائج الا تصادية والسياسية التي لا تزال تتغلغل في العراق ان البحث في نتائجها (أثا رها) في إجراءات الحكومة للحد من أضرا رها ومن السياسة الا تصادية التجريبية وغير الوا عية للاحتلال الأمريكي و تفتيش الفساد .

في كافة القطاعات عن الرغم من الا تفاق والتخصيص المالي الكبير فالحكومة غير اد رة على القيام بدو ر هام في مجال أعادة أعمـر المرافق العامة والبيئة الأساسية واعد من تفا م الفساد المالي والإدا ري في المؤسسات في الدولة في استغلال واد رة الموا رد العام بعيدنا الى المشكلات نفسها العوامل الا تصادية والسياسية التي رافقت نشؤ الأوضاع الراهنة جذو رها تمتد الى و ت بعيد الى تنبؤ الدوللة الية حيث نشأت و ترعرعت في عقد الثلاثينيات بعد ان بذ رت بذو رها في ظل الاحتلال ثم الانتداب البريطاني ومن ثم الاحتلال الأمريكي ولا تزال جذو رها وية فيما يجف للموا رد العامة والتعرف السيئ بالربع النفطي الحقب الزمنية اللاحقة و تفا م الصراع على الثروة النفطية من القوى السياسية التي تهيمن على الإ ليم المرشحة للتأسيس في المستقبل

المصاد ر :-

(١) دانييل، آرنولد، تحليل الازمات الاقتصادية للامس واليوم ط١ ترجمة عبد الامير شمس الدين، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٢ ٤٠.

(٢) فرغسون، نيال، الفرق بين أزمتي ١٩٢٩ و٢٠٠٨ ومعالجتهما، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٣٥ تشرين الاول ٢٠٠٨، بيروت ٢٠٠٨ ٨٢.

(٣) مناف، عبد العظيم، العراق وامريكا – التحدي الذهبي (الشريعة – الشرعية – الشعار)، دار الموقف العربي للصحافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١ ١٩٩٩ ٥٧.

(٤) فرغسون، نيال، مصدر سابق، ص٨٢.

(٥) و(٦) و(٧)، دانيل، ارنولد، مصدر سابق، ص٤٣ ٤٤: ص٤٦.

تر تب ، ٧تشا رلز، صفحات من تا ريخ العراق، ترجمة زينة جابر اد ريس، ط١، بيروت ، ٢٠٠٦ . ص ١١٢ .
٨- بطاطو ، حنا ، العراق – المجلد الثاني (الحزب الشيوعي) ترجمة عزيز الرزاز ، ط١، المكتبة الوطنية الايرانية منشو رات فرصاد ، طهران ،٢٠٠٦ ، ص٦١ ، اخذا عن :-

Great Britain , Special Report on the progress of iraq during the period 1920-1931 , London 1933, p213.

* الك يعادل ٠٠ ٠٠ الروبية والروبية تعادل شلنا وست بنسات

الروبية -العملة الهندية التي باد رت بريطانيا الى ادخالها الى العراق عام ١٩١٦ على اساس العملة المحلية لم تكن كافية بمجموعها لمواجهة متطلبات الصرف المتزايدة التي حدثت لمواجهة الحروكان الا تراك د سحبوا العملة الذهبية من البلاد واستبدلوها بعملة و ر ية خاصة اصد ر تها الحكومة و د هبطت يمة هالنعملة الو ر ية هبوطا سريعا عن سعرها الاصلي .حين ذاك اصد رت بريطانيا عام ٩١٦ ابيانا ابطلت بموجبه تبادل هذه العملة ، فكان من الملائم في الجيش الهندي في العراق ان يطرح عملته الخاصة به للتداول .

٩فوستر ، هنري ،، نشاة العراق الحديث ، ترجمة سليم طه التكريتي ، ج٢، منشو رات المكتبة العلمية ، دا ر الفجر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩ ، ص٣٩٥ – ص٤٠١.

١٠فوستر ، المصد ر السابق مباشرة ، ص٤١٧.

التقرير الخاص من الحكومة البريطانية الى مجلس عصبة الامم عن تقدم العراق ١٩٢٠-١٩٣١ ص ، ٢١٥ .

تريب١١- تشا رلز ، صفحات من تا ريخ العق ، مصد ر سابق ، ص ١١٥- ص١١٧.

12- S.Haj , The Making of iraq 1900-1963 – Copital , power and ideology , Albany 1997, p p 27-32. D.pool , From Elite to class :the transformation of Iraqi leader Ship 1920 -1939, international Journal of middle East Studies , 12 (1980) , pp331-50

13- p.Sluglett , Britain in iraq 1914-1932, London , 1976, p198.

تؤبب- تشا رلز ، مصد ر سابق ، ص١١٧-ص.١١٨

١٥بطاطو ، حنا ، مصد ر سابق ، ص١٦١

16- Great Britain , special Report Ibd, p213.

١٧- جريدة نضال الشعب ، صحيفة الحزب الشيوعي في سو ريا ولبنان ، العدد ٨ ، لشهر اب ١٩٤١ ، العدد ١٥ لسنة ١٩٤١ ،ص٦-ص٧

تلايب ، تشا رلز ، مصد ر سابق ، ص١١٩-ص١٢٠
٩ فوستر ، هنري ، مصد ر سابق ،ص٤٩٨ .
٢٠- قندح، علي، الازمة المالية العالمية – الجذور والاسباب والعوامل المحفزة، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٣٥، تشرين الاول ٢٠٠٨ ٤١ ص.٤٣
٢١- فوكاياما، فرانسيس، انهيار الاقتصاد الامريكي، مجلة نيوزويك، العدد ٤٣٤ ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٨، نيويورك، ص١٩-ص٢٠.
٢٢ و٢٣- التقرير السنوي (الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢)، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيبجية، القاهرة، ٢٠٠٢ ٣٨.
٢٤- يعقوب، فيحاء، التدقيق الداخلي دوره في حوكمة الشركات، بحث منشور في مجلة نداء الحرية، السنة الاولى، العدد الرابع، آب ٢٠٠٧ ٦٨ – ص٦٩.
* حوكمة الشركات مصطلح اقتصادي حديث نسبيا ، استقرت ترجمته العربية الى (الادارة الرشيدة او الحازمة) وتنطوي على مفاهيم الحكم والرقابة من خلال الربقا الداخلية Governing Body او الرقابة الخارجية للهيكل التنظيمي Reggulatory Body .
٢٥- التقرير السنوي (الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص٣٤.
٢٦- المعموري، عبد علي، ووصال العزاوي، شيخوخة امريكا المبكرة – متلازمة الحرب والازمات، بحث مقدم الى مجلة السياسة الدولية، قيد النشر، ٢٠٠٨.
٢٧- التقرير السنوي (الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص٣٤.
٢٨- www.aljazeera.nt.
http://www.mof.gov.iq/ar/picl/iraq.paf
http://www.iraqdir ectory.com.
www.alsahaah.com/paper.

٢٩- ابو سليم، خليل، الازمة المالية العالمية (تسونامي) الاقتصاد العالمي، اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٣٥، تشرين الاول ٢٠٠٨، بيروت، ص٨٦-ص.٨٧
٣٠-انون الموازنة التكميلية العامة الا تحادية للسنة المالية /٢٠٠٨ ، جريدة الو ائع العرا ية ، العدد ٤٠٨٦ ، السنة الخمسون ١٥ ايلول ،٢٠٠٨ ، مطبعة دا ر الشؤون الثقافية العامة ،بغداد .